مُشْـكِلَةُ المِيَـاه

في الأردن

ما حـلُّـها؟

هذا الكتّيب أصدره

حزب التحرير

الطبعة الأولى

شوال ١٤١٩هـ ـ كانون الثاني ١٩٩٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم
مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ۝١٠
يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ
وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى
ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝١١﴾

[سورة النحل ١٠ - ١١]

المحتويات

آية الافتتاح..... ٣
المحتويات..... ٤
تمهيد ٥
هي حقيقة مشكلة المياه في الأردن..... ٦
علاقة المياه بالوضع السياسي للأردن ٧
كيف سيطر اليهود على مياه المنطقة؟..... ١١
ملحق المياه في اتفاقية وادي عربة ١٧
حَوْض الديسي ٢١
سرقة اليهود للمياه ٢٣
هل عالجت الحكومة الأردنية تلوث المياه فعلاً؟ ٢٦
مخزون المياه في الأردن ومصادرها..... ٣٠
توزيع المياه السطحية على الأحواض..... ٣١
توزيع المياه الجوفية على الأحواض..... ٣٢
حاجة الناس من المياه في الأردن ٣٤
الماء قضية حيوية واستراتيجية..... ٣٧
نداء إلى المسلمين..... ٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

في صيف عام ١٩٩٨م عانى الناس في الأردن، وبخاصة سكان العاصمة عمان، أزمة شديدة في مياه الشرب، فاقت، ما يعانيه الناس كل عام، وذلك بسبب تلويث وشح المياه. فادَّعى المسؤولون في الأردن أن سبب التلوث يرجع إلى خلل في أجهزة الترشيح "الفلاتر" وإلى تقصير بعض الموظفين في أداء عملهم.

وكالعادة، فتشت الدولة عن كبش فداء لتحميله مسؤولية هذا الخلل والتقصير، فأقيلت الحكومة، وجيء بحكومة غيرها. إلاّ أن المشكلة ظلت قائمة، فصدرت تصريحات متباينة، ومعلومات متناقضة، حول صلاحية ونقص مياه الشرب، وصار الناس في حيرة من أمرهم، هل يصدقون وزير المياه والري ووزير الصحة، اللذَيْن يدَّعيان أن المياه قد عادت صالحة للشرب، أو يصدقون تحاليل وفحوصات (الجمعية العلمية الملكية) التي أظهرت مختبراتها أن المياه الخارجة من محطة (زيّ) لا تقع ضمن اشتراطات المواصفة الأردنية لمياه الشرب، لوجود الفطريات فيها..؟؟

ما هي حقيقة مشكلة المياه في الأردن؟

إن مشكلة المياه في الأردن، هي واحدة من مشكلات كثيرة، يعاني منها المسلمون في الأردن وفي غير الأردن، وهذه المشكلات هي في أصلها مشكلة سياسية نجمت عن هدم الكفار دولة الخلافة، وتقسيمها إلى دويلات متعددة هزيلة، وتنصيب حكام عليها لا يرعون مصالح الأمة. فبعد أن كانت دولة المسلمين واحدة، تكفي مياهها وثرواتها جميع أفراد الرعية، ويستفيد منها الجميع بما يرفع حاجتها صارت دولاً مِزَقاً ودويلات متفرقة لكل منها حدودها ومياهها وثرواتها الخاصة بها

وإن مشكلة المياه في الأردن تحديداً هي واحدة من هذه المشكلات وهي في أساسها مشكلة سياسية، تتعلق بنشأة الأردن ككيان، وبنظام حكمه، وبعلاقة حكامه مع اليهود. فالحاكم في الأردن لا يقوم بواجبه لتوفير المياه اللازمة والصالحة لشعبه، لا بسبب نقص المياه في الأردن، بل لأنه دأب على ربط

حياة الناس ومياههم بإرادة الكفار واليهود ومصالحهم، من خلال اتفاقيات ومعاهدات، بدءاً بالمشاريع الإنجليزية، ومروراً بمشروع جونستون الأمريكي، وانتهاء باتفاقية وادي عربة مع اليهود، التي مكّنت اليهود من مصادر المياه السطحية والجوفية في الأردن، وعرّضت سكانه لنقمة اليهود، يسقونهم المياه الملوثة من بوابة "دجانيا".

علاقة المياه بالوضع السياسي للأردن

نشأ الكيان الأردني نشأة غير طبيعية، فهو كغيره من الكيانات العربية، لم ينشأ على أساس الإسلام كمبدأ ولا حتى على أساس قومي أو قبلي رغم فساد هذين الأساسين. فقد نشأ بعد هدم الكفار دولة الخلافة وتقسيم أراضيها قطعاً قطعاً، فارتأى ونستون تشرشل البريطاني إيجاد إمارة في شرق الأردن لعبد الله بن الحسين، بناءً على توصية من سفراء بريطانيا في اجتماع لهم في القاهرة من أجل حماية إيجاد وطن قومي لليهود

في فلسطين وجعلها هي وفلسطين خاضعتين مباشرة لحكم المندوب السامي البريطاني ثلاثين عاماً. وبعدها وفت بريطانيا بوعد بلفور لليهود، فساعدتهم في اغتصاب القسم الأكبر من فلسطين عام ١٩٤٨م، ثم ضمَّت ما بقي منها إلى الأردن. وقد ربطت بريطانيا حكام الأردن وزعماء اليهود بعلاقات وطيدة، حيث كان الطرفان يجتمعون ويتصلون سرّاً كلما لزم الأمر، حتى أثناء مسرحية الحروب الوهمية بين العرب واليهود.

وبعد أن اشتد الصراع على الأردن بين أمريكا وبريطانيا في الخمسينات بسبب موقعه والثروات المعدنية الثمينة فيه، اتصلت أمريكا بالملك عبد الله، وعرضت عليه السير معها، مقابل مساعدته في تحقيق حلمه بإقامة دولة عربية تضمّ العراق وسوريا والجزيرة العربية، تلك الدولة التي وعد الإنجليز والده بها مقابل وقوفه معهم في هدم الخلافة، فوافق الملك عبد الله على العرض الأمريكي، وبدأ يجهر بالصلح مع اليهود، وبمشروع الدولة العربية، فدبّر الإنجليز قتله في القدس. وظلت العلاقة السرية الحميمة قائمة بين زعماء اليهود وحفيده الملك حسين، حتى كان مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م ثم الاتفاقية الأردنية اليهودية في وادي عربة عام ١٩٩٤م، ففتح الملك حسين الأردن أمام اليهود

في جميع المجالات، من استثمارات وشراء عقارات، ومن مدن صناعية مشتركة، ومناطق حرة مشتركة، ومن علاقات أمنية وثقافية، وزيارات متواصلة بين حكام اليهود والعائلة المالكة، وجعل الأردن كله عمقاً استراتيجياً لليهود، وقد عبر الملك علناً عن مشاعره الحارة التي كانت حبيسة، فوصف اليهود بالإخوة والأصدقاء وأبناء العم، وأن السلام معهم كان أمنية من أمنياته التي تحققت.

على ضوء هذا الوضع السياسي للأردن، تُفهَم كل مشكلة في الأردن، ومنها مشكلة المياه، لأن اليهود منذ أن بدأوا التخطيط لاغتصاب فلسطين، كانوا يخططون للسيطرة على مصادر المياه المجاورة لفلسطين، لأن أطماعهم أوسع من فلسطين، فقد صرح "هيرتزل" عام ١٨٩٧م في مؤتمر "بال": "إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة – القديمة (فلسطين) هم مهندسو المياه...". وورد في مذكراته أيضاً: "إن الحقيقة الأساسية فيما يتعلق بحدود فلسطين، هي أنَّه لا بدَّ من إدخال المياه الضرورية للريّ والقوى الكهربائية ضمن الحدود، وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني ومنابع مياه الأردن وثلوج جبل الشيخ". وفي مؤتمر باريس الذي عقد عشية انتهاء الحرب العالمية

الأولى، اقترحت المنظمة الصهيونية العالمية ضم الجزء الجنوبي من لبنان، والمتضمن المجرى الجنوبي لنهر الليطاني إلى المنطقة التي ستقع تحت الانتداب البريطاني لفلسطين. وفي١٩٤١/١٠/١٧م قدَّم بن غوريون وثيقة أكَّد فيها ضرورة وجود الليطاني ضمن حدود (إسرائيل). كما أنَّ بحيرة الحولة كانت حتى توقيع اتفاقية سايكس-بيكو تقع ضمن الأراضي السورية، إلاّ أنَّ رئيس وزراء فرنسا ورئيس وزراء بريطانيا آنذاك اتفقا فيما بعد على ضمّها لأراضي فلسطين. وقال أحد خبراء اليهود حديثاً: "إنّ تحقيق السلام في المنطقة يتطلب وضع مصادر المياه، في الجولان وجنوب الضفة والقطاع تحت السيطرة (الإسرائيلية) نهائياً".

وفي الوقت الذي كان اليهود ينفذون ما خططوا له من استراتيجيات للسيطرة على المياه في المنطقة، كان حكّام بلاد المسلمين يتواطأون معهم لتمكينهم من تحقيق أطماعهم تلك. ولا شك أنّ أطماع اليهود تعدت مياه أحواض نهر الأردن واليرموك والليطاني، فقد بدأوا بالعمل للسيطرة على منابع النيل والفرات.

كيف سيطر اليهود على مياه المنطقة؟

منذ أن اغتصب اليهود فلسطين، طرحت الدول الكافرة كبريطانيا وأمريكا مشاريع عدة، وأشرفت على عقد اتفاقيات لتقسيم المياه وتنظيمها بين الدول المحيطة بنهر الأردن. وفيما يلي عرض لبعض هذه المشاريع والاتفاقيات التي مكنت اليهود من تحقيق أطماعهم في المياه:

- **مشروع مردوخ مكدونالد البريطاني عام ١٩٥١م:**

اقترح فيه تحويل مياه نهر اليرموك لتخزينها في بحيرة طبريا، ثم شق قناتين: واحدة على الجانب الشرقي لوادي الأردن للأردنيين، وأخرى على الجانب الغربي من النهر لليهود. وهذا ما تحقق في اتفاقية وادي عربة بين (إسرائيل) والأردن بعد أكثر من أربعين عاماً من اقتراح المشروع، حيث بدأت عملية تخزين مياه اليرموك في طبريا.

- **مشروع بنغر الأمريكي عام ١٩٥٢م:**

ربط مصالح الأردن وسوريا في مياه نهر اليرموك. ولم يوافق اليهود على مشروع بنغر وعملوا على إفشاله لأنّه لم يحقق أطماعهم في مياه اليرموك. وفي حزيران عام ١٩٥٣م، اتفقت الأردن وسوريا على بناء سد على نهر اليرموك لاقتسام مياه النهر حسب مشروع بنغر الأمريكي. إلاّ أن (إسرائيل) عارضت بناء السد. ولم تحاول سوريا والأردن فرض سيادتهما على مياه نهر اليرموك الذي تنبع جميع روافده من سوريا ولا يجري في (إسرائيل) منه سوى ١٠ كم فقط.

وفي تموز عام ١٩٥٣م، بدأت (إسرائيل) تحويل مياه نهر الأردن، شمال بحيرة طبريا، عند جسر بنات يعقوب بالرغم من كون هذه المنطقة واقعة ضمن المنطقة المنزوعة السلاح بين (إسرائيل) وسوريا. ورفضت (إسرائيل) قرار مجلس الأمن بالتوقف عن العمل في المشروع. ولم تحاول سوريا أن تمنع (إسرائيل) من تحويل مياه النهر. وفي تشرين الثاني عام ١٩٥٣م، خضعت (إسرائيل) لضغط أمريكا فأوقفت العمل في المشروع عند جسر بنات يعقوب. إلاّ أنها بدأت المشروع في مكان آخر على

الساحل الشمالي الغربي لبحيرة طبريا عن طريق السحب. في الوقت الذي تخلت فيه كل من سوريا والأردن نهائياً عن إقامة سد على اليرموك. ولم تقم أمريكا بالضغط على اليهود لمنعهم من الاستمرار في تحويل النهر.

- **مشروع جونستون الأمريكي عام ١٩٥٣م:**

كانت أهم النقاط الواردة في مشروع جونستون، مبعوث الرئيس الأمريكي آيزنهاور، هي:

١- عدم استعمال مياه حوض الأردن خارج منطقة الحوض نفسه، مثل استعمالها في النقب وساحل فلسطين.

٢- عدم إدخال مياه الليطاني ضمن منظومة مياه حوض الأردن، ولكن اليهود أصرّوا على إدخاله في هذه المنظومة في مفاوضات توزيع المياه كما هو الحال بالنسبة لنهري الأردن واليرموك.

٣- تخفيف مياه الحولة لصالح اليهود واستغلال ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن لريّ أرض الحولة بعد تخفيفها.

٤- منع استعمال بحيرة طبريا خزاناً لمياه اليرموك، وبناء سد على مخرج طبريا لزيادة تخزينها.

٥- بناء سدّ على نهر اليرموك عند نقطة العدسية، وشقّ قناة عند السد على الجانب الشرقي لنهر الأردن. وبناء سد (المقارن) على نهر اليرموك لأغراض توليد الطاقة.

٦- بناء سد على نهر الحاصباني لأغراض توليد الطاقة.

٧- بناء سدّ على كل من نهري بانياس والدّان لأغراض الريّ.

٨- توزيع المياه بين الدول على النحو التالي (بملايين الأمتار المكعبة):

الدولة	أعالي نهر الأردن	نهر اليرموك	المجموع
(إسرائيل)	٣٧٥	٢٥	٤٠٠
الأردن	١٠٠	٣٧٧	٤٧٧
سوريا	٤٢	٩٠	١٣٢
لبنان	٣٥	٠	٣٥

لم توافق (إسرائيل) والدول العربية (من خلال جامعة الدول العربية) على مشروع جونستون، وإن كانت اللجان الفنية قد قبلت المشروع. إلاّ أن (إسرائيل) قامت عملياً بجرّ مياه نهر الأردن إلى ساحل فلسطين والنقب. أما مياه الليطاني فإن مشروع جونستون لم يسمح بإدخاله ضمن معادلة المياه، إلاّ أنّ (إسرائيل) تمكنت سنة ١٩٨٢م من الوصول إلى النهر نفسه واستعمال مياهه، بعد احتلالها جنوب لبنان.

ورغم أن مشروع جونستون لم يتم إقراره رسمياً لا من قبل جامعة الدول العربية ولا من قبل (إسرائيل)، إلا أن الأردن و(إسرائيل)، قررتا كل على حدة، أن تسيرا ضمن إطار المشروع. فبدأت (إسرائيل) وبشكل رسمي وعلني عام ١٩٥٥م العمل ببناء قناة لنقل مياه نهر الأردن إلى الساحل والنقب سمَّتها (القناة الناقلة الوطنية)، وقد أكملت بناء القناة عام ١٩٦٤م. وأما الأردن فقد بدأ شق قناة الغور الشرقية عام ١٩٥٧م وأنهى بناءها عام ١٩٦٦م.

ولم تقم الدول العربية لا مجتمعة ولا متفرقة بأيّ عمل عسكري لمنع (إسرائيل) من تحويل مجرى نهر الأردن، ولا من ضخّ أكثر من ١٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك،

ولا من منعها من ضخّ ما يزيد على ٧٠٠ مليون متر مكعب في السنة من مياه نهر الأردن. وبدلاً من ذلك، فإنّ الدول العربية في مؤتمر القمة عام ١٩٦٤م أقرت مشروعاً يقضي بتحويل روافد نهر الأردن لتصب في نهر اليرموك بدلاً من نهر الأردن وذلك بحجة القضاء على مشروع (القناة الوطنية (الإسرائيلية)). كما أقرّت الدول العربية بناء سدَّين على نهر اليرموك هما سد المقارن (الوحدة) وسد المخيبة (خالد بن الوليد). وبدأت الدول العربية عملها هذا سنة ١٩٦٥م.

أمّا ردّ (إسرائيل) على المشروع العربي هذا فكان سلسلة من الضربات العسكرية البرية والجوية لأعمال المشروع. فعقدت الدول العربية مؤتمراً آخر للقمة عام ١٩٦٥م، جمّدت فيه مشروع تحويل روافد نهر الأردن وذلك من أجل السير في الاتفاق على مشروع لتصفية قضية فلسطين نهائياً. إلاّ أنَّ اختلاف وجهات النظر بين الدول الكافرة والذي انعكس على حكام المنطقة العملاء أخّر هذه التصفية، وأدّى إلى مسرحية حرب حزيران عام ١٩٦٧م، فاحتل اليهود الضفة الغربية وسيناء والجولان. وباحتلال الجولان تمّ لليهود السيطرة على منابع نهر الأردن وروافده كلياً (الحاصباني وبانياس والدّان). والسيطرة على

أكثر من نصف طول نهر اليرموك، والقضاء على مشروع سد المقارن وسد المخيبة. وبذلك تكون (إسرائيل) منذ وجودها عام ١٩٤٨م قد عملت على تأمين مصادر المياه، سواء عن طريق الاتفاقيات أو عن طريق الحروب.

ملحق المياه في اتفاقية وادي عربة

أما مشاريع (إسرائيل) لسحب ما تبقى من مياه نهر الأردن ونهر اليرموك والمياه الجوفية في الأردن، فقد حققته في اتفاقية (السلام) الثنائية مع الأردن عام ١٩٩٤م. ونورد فيما يلي بعض بنود الاتفاقية التي تبين ذلك:

أ- مياه نهر اليرموك:

سمحت الاتفاقية لـ(إسرائيل) بضخ ما مجموعه ٤٥ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك، بدلاً من ٢٥ مليون متر مكعب كان مشروع جونستون أقرها لـ(إسرائيل). وتسمح الاتفاقية لـ(إسرائيل) بضخ ١٢ مليون متر مكعب في الصيف، و١٣ مليون متر مكعب في الشتاء، بالإضافة إلى ٢٠ مليون متر

مكعب تضخها (إسرائيل) في الشتاء مقابل إعطائها الأردن ٢٠ مليون متر مكعب في الصيف من مياه نهر الأردن عند بوابة دجانيا جنوب بحيرة طبريا.

إضافة إلى ذلك فقد سمحت الاتفاقية لـ(إسرائيل) أن تضخ المياه التي تفيض من نهر اليرموك عند نقطة العدسية، ولم تحدد الاتفاقية الجانب الذي يجري منه الضخ ولا كمية المياه، مما يعني أن لـ(إسرائيل) الحق في أن تضخ المياه من الجانب الشرقي للنهر.

ب- مياه نهر الأردن:

تضخُّ (إسرائيل) للأردن ٢٠ مليون متر مكعب وعلى نفقة الأردن، من مياه نهر الأردن عند بوابة (دجانيا) مقابل تخزين (إسرائيل) ٢٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك العذبة في طبريا. أي أن (إسرائيل) لا تُعيد للأردن من مياه نهر اليرموك العذبة المخزنة في طبريا، وإنما تعيد له عشرين مليون متر مكعب من المياه جنوب طبريا، وهي مياه شديدة الملوحة غير صالحة للشرب، وقد ثبت أنها مياه ملوثة. وقد ورد في تقرير الأمم المتحدة (الصادر في عام ١٩٩٢م) عن جون كولارز (أستاذ دراسات الشرق الأدنى) قوله: "تعمل بحيرة طبريا الآن كخزان

للمياه، ويتم ضخ المياه منها إلى القناة الوطنية الناقلة والتي توصل الماء جنوباً حتى قطاع غزة. والماء الذي ينساب جنوباً بعد بحيرة طبريا (أي عند بوابة دجانيا) وعلى خط نهر الأردن ملوث جداً بالأملاح الطبيعية ومخلفات الحقول لدرجة أنه لا يصلح للاستخدام لأي غرض من الأغراض".

أما استعمال الأردن لمياه نهر الأردن ما بين العدسية ووادي اليابس فهو مشروط بعدم التأثير على كمية ونوعية المياه التي تستهلكها (إسرائيل) من نهر الأردن.

ج- المياه الجوفية:

جاء في المادة (٦) من اتفاقية المياه والملحقة باتفاقية وادي عربة:

"يتفق الطرفان بشكل متبادل بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك **في مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة**...".

وقد فرضت الاتفاقية على الأردن أن تحافظ على جميع الآبار التي حفرتها (إسرائيل) في وادي عربة إبان احتلالها له؛ فقد

نصت الاتفاقية على أن صيانة الآبار هي مسؤولية الأردن بشركات (إسرائيلية)، كما أنه عند تعطل أي بئر أو جفافه فإن ترخيص بئر بديل من الحكومة الأردنية أمر تلقائي، ويربط البئر البديل بشبكتي المياه والكهرباء (الإسرائيليتين). ولم تذكر الاتفاقية عدد هذه الآبار ولا كمية المياه المستخرجة منها. إلاّ أن المادة ٣/٤ من ملحق الاتفاقية رقم ٢ والخاص بالمياه سمح لـ(إسرائيل) بأن تزيد كمية المياه المستخرجة من آبار وادي عربة بمعدل ١٠ مليون متر مكعب سنوياً اعتباراً من عام ١٩٩٩م. أي أنه مع حلول عام ٢٠١٠م فإن هذه الزيادة في كمية ضخ الماء ستصل إلى ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. فإذا علمنا أن المياه الجوفية في وادي عربة هي مياه حوض الديسي نفسها، والذي يمتد من وادي عربة إلى الجفر، فإن اتفاقية وادي عربة تكون قد سمحت لـ(إسرائيل) باستغلال مياه حوض الديسي كاملاً، إذ إن مقدرات حوض الديسي هي حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً ولمدة تتراوح ما بين ٥٠ – ١٠٠ سنة.

كما أنّ الاتفاقية منعت الأردن من القيام بأي أعمال من شأنها أن تؤثّر على منسوب المياه في هذه الآبار.

حَوْض الديسي

هذه لمحة عن حوض الديسي الذي فرّطت الأردن بمياهه لليهود:

حوض الديسي جزء من حوض الجفر، وهو يمتدّ إلى وادي عربة، وتزيد مساحته عن ٦٠٠ كم٢. وقد حفرت سلطة المصادر الطبيعية الأردنية خمسة آبار فيه عامي ١٩٩١ و١٩٩٢م على عمق تجاوز ١٢٠٠ متر، وبطريقة مشابهة لحفر آبار النفط، وبدأت تستغل ما يقدر بحوالي ٧٥ مليون متر مكعب من مياهه سنوياً في الزراعة، رغم أنّ مياه الديسي نظيفة عذبة ومواصفاتها نادرة الوجود على مستوى العالم. وهي في حقيقتها ثروة هائلة يمكن تعبئتها وبيعها لتدرّ أرباحاً تقدر بـ ٧,٥ مليار دينار سنوياً إذا بيع اللتر الواحد بعشرة قروش فقط. ولهذا، فلا عجب أن يحرص اليهود في ملاحق اتفاقية وادي عربة، على الاحتفاظ بهذه الأرض وما عليها من آبار، بالرغم من ادّعاء الأردن استرجاعها ورفع العلم الأردني عليها. وقد بينت الدراسات أن المياه في هذا الحوض غير متجددة، وإن

كانت هناك تغذية لها تتراوح بين ٢٠ – ٣٠ مليون متر مكعب سنوياً، فإنْ سُحبَ منه أكثر مما يرد إليه نفدت مياهه مع الزمن.

وبذلك تكون الدولة في الأردن، رغم حاجة سكانه إلى مياه الشرب، قد مكنت اليهود من استغلال أكبر مصدر من مصادر مياهها الجوفية وأعذبها، وهو حوض الديسي، ويكون حديث الحكومة – مؤخراً – عن استغلال مياهه وجرّها إلى العاصمة عمان، ما هو إلاّ تضليل للناس، لتخديرهم وإسكاتهم بعد جريمة تلويث المياه في صيف ١٩٩٨م، وبعد الشكاوي المتعددة من نقص المياه، لأن علاقة النظام باليهود لتأمين مصالحهم هي الأساس الذي أنشئ من أجله النظام في الأردن، فقد كشفت وزارة الخارجية البريطانية، أن الهدف من إنشاء الكيان الأردني كان للمحافظة على اليهود من هجمات المسلمين عبر نهر الأردن. ومن كرم، بل من جرائم، حكام الأردن أنهم لم يحافظوا على اليهود فقط، بل مكّنوهم من أراضي المسلمين ومياههم ومقدراتهم في فلسطين والأردن، وسلّطوهم على رقابهم مخالفين ومتناسين قوله تعالى: ﴿**لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ**...﴾.

سرقة اليهود للمياه

ولم يكتف اليهود بما أخذوه من المياه عن طريق الاغتصاب والاحتلال والاتفاقيات بل لجأوا إلى السرقة، فرغم تواطؤ حكام الدول المحيطة باليهود، وتسليمهم مياه الأمة لهم فإن سياسة النهب (الإسرائيلي) للمياه في المنطقة سياسة قديمة مستمرة. فقد كانت (إسرائيل) تقوم بنهب ما يزيد عن ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من المياه الجوفية في الضفة الغربية قبل احتلالها في ١٩٦٧/٦/٥م. تلك الكمية كانت تشكل آنذاك نصف استهلاك المياه في (إسرائيل) وخمسة أسداس احتياطي مياه الضفة البالغ ٦٢٠ مليون م٣ سنوياً. علاوة على ذلك فإن الإحصائيات الحديثة تبيّن أن اليهود يسرقون ما مقداره ٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه الضفة الغربية، وحوالي ٢١٠ مليون متر مكعب من مياه نهر العوجا. وتصل سرقاتهم من نهر الأردن إلى حوالي ١٨٠٠ مليون متر مكعب. ومنذ احتلال

جنوب لبنان والسيطرة على نهر الليطاني عام ١٩٨٢م، فإن اليهود يسرقون حوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه هذا النهر.

وقد ورد في تقرير للأمم المتحدة (صدر في عام ١٩٩٢م) عن مصادر (إسرائيلية) بأن (إسرائيل) تضخ جزءاً من مياه نهر اليرموك في فصل الشتاء لتخزينها في أحواض مائية جوفية طبيعية موجودة في وسط فلسطين لاستخدامها كمخزون استراتيجي على المدى البعيد.

ويؤكد تقرير للأمم المتحدة أن (إسرائيل) "تضخ في القناة الوطنية الناقلة كمية من المياه أكثر من المتفق عليه وأكثر من المواصفات التي أنشئت القناة لأجلها، وتقوم بتحويل بعض الجداول المالحة وغير الصالحة إلى الجزء الجنوبي من النهر (أي نهر الأردن) حتى لا تلوث مياه طبريا".

جدول السرقات

الكمية بملايين الأمتار المكعبة	المصدر المائي
١٨٠٠	من نهر الأردن وروافده
٦٠٠	من المياه الجوفية في الضفة الغربية
٢١٠	من نهر العوجا (فلسطين)
٤٠٠	من مياه نهري اليرموك والليطانى
٣٠١٠	المجموع

هل عالجت الحكومة الأردنية تلوث المياه فعلاً؟

للإجابة على هذا السؤال نعرض تقريرين عن مياه محطة (زيّ) يفصل بينهما حوالي ثلاثة شهور.

فقرات من تقرير شركة "ستانلي":

نشرت الصحف الأردنية تقريراً حول التحقيق في نوعية المياه في محطة تنقية (زيّ) التابعة لوزارة المياه والري الأردنية من إعداد شركة "ستانلي كونسلتانس" الاستشارية بتاريخ ١٩٩٨/٨/٣م، نقتطف منه هذه الفقرات، لبيان مدى تقصير ومسؤولية النظام في قضية تلويث مياه الشرب في محطة "زيّ"، وعلاقة ذلك باتفاقية وادي عربة مع اليهود.

جاء في التقرير تحت عنوان "طحالب":

"وأظهرت عينة أخذت من مجرى نهر اليرموك بتاريخ ١٦ حزيران أن نسبة الطحالب كانت "١١ لكل ٠,٠٣ من اللتر"، ولم يكن هذا أمراً غير متوقع حيث إن مياه البحيرة (طبريا) معروفة بترسبات طفيلية...، وفي ١٩ من الشهر ذاته ازداد

معدل الطحالب إلى "١٠٧ لكل مللتر" أي أصبح ٣٢٠٠ لكل ٠,٠٣ من اللتر".

وجاء في التقرير تحت عنوان "كفاءة المحطة":

"أ- الأداء على مدى السنوات العشر الماضية: عملت محطة معالجة مياه (زيّ) بشكل مرحلي على مدى السنوات العشر الماضية منذ بدء عملها عام ١٩٨٨م، وتمت المحافظة على نوعية الماء المعالج حسب متطلبات وشروط صحة المستهلك وسلامته...".

ثم جاء في التقرير تحت العنوان نفسه:

"ب- إضافة مياه بحيرة طبريا خلال العامين الماضيين: أضيفت كميات متزايدة من مياه دجانيا إلى مياه قناة الملك عبد الله، وهي المياه المأخوذة من بحيرة طبريا من مصادر قريبة من السطح، وقد أظهر التحليل أن كميات كبيرة من الطحالب والكربون العضوي الكلي تتوفر في هذه المياه، ومن المعتقد أن لهذه المواد تأثيراً عكسياً على أداء محطة زيّ لمعالجة المياه...".

ومن المعروف أنّ بوابة دجانيا تقع جنوب بحيرة طبريا وليس عليها مباشرة. ويقول جون كولارز – في تقرير الأمم المتحدة السابق ذكره –: "... والماء الذي ينساب جنوباً بعد بحيرة طبريا (أي عند بوابة دجانيا) وعلى خط نهر الأردن ملوث جداً بالأملاح الطبيعية ومخلفات الحقول لدرجة أنه لا يصلح للاستخدام لأي غرض من الأغراض". وقد وافقت الحكومة الأردنية على ضخّ المياه من دجانيا رغم وجود هذا التقرير منذ عام ١٩٩٢م، ورغم معرفتها نوعية هذه المياه.

وبعد أكثر من ثلاثة شهور جاء في تقرير (**الجمعية العلمية الملكية**) الذي نشرته الصحف في ١٩٩٨/١١/٥م ما يلي:

"٤- كانت أعداد الطحالب في المياه القادمة من دجانيا "١٨٢ في كل مليمتر مكعب" أعلى من مثيلاتها في مياه القناة عند بلدة المشارع...".

"٥- رصدت عدة أنواع من الطحاب الخضراء المزرقة (Blue-Green Algae) وبأعداد متباينة في المياه القادمة من دجانيا..."

ثم ينتهي التقرير بالنتائج التالية:

"٢- محطة (زيّ)":

١) أشارت نتائج التحاليل المرفقة والتي تمّ إجراؤها على المياه الخارجة من محطة "زيّ" إلى أنها لا تقع ضمن اشتراطات المواصفة الأردنية لمياه الشرب رقم (١٩٩٧/٢٨٦) لوجود الفطريات فيها. كما ظهرت فيها يرقة نيماتودا طليقة ميتة بنسبة واحد لكل أربعة لترات.

٢) بلغ عدد الطحالب في المياه الداخلة إلى محطة زيّ ٣٠٠ لكل مليمتر واحد، ورصدت أعداد متباينة من الطحالب الخضراء والخضراء المزرقة والطحالب السوطية (flagellates) وبلغ عدد بكتيريا القولون البرازية (TFCC) ٨٠٠ لكل ١٠٠ مليمتر".

ومن المعروف مخبرياً وطبياً أن الكلورين المستعمل في معالجة الطحالب، تتفاعل الطحالب معه فتتكون مادة تسمى ترايهالوميثان (Trihalomethane) وهي من المواد الضارة والمسببة للسرطان.

إن مشكلة مياه الشرب في محطة (زيّ) لا تزال قائمة، رغم ادّعاء الحكومة معالجتها، ولا تزال هذه المياه ضارة ومسببة للأمراض الخبيثة. لأن المياه المأخوذة من بوابة دجانيا – كما قرّر الخبراء – لا تصلح للاستعمال في أيّ غرض من الأغراض، فهي ضارّة، ومعالجتها بالكلورين يزيد من ضررها.

مخزون المياه في الأردن ومصادرها

تدل إحصائيات الخبراء للمياه في الأردن، على وجود كميات كبيرة من المياه فيه تزيد عن حاجة سكانه. ففي الأردن: **مياه سطحية** تقدر بحوالي ٧٢٥ مليون متر مكعب سنوياً، تتوزع على ١٣ حوضاً، على النحو المبين في الجدول التالي. وتزيد نسبة المياه الدائمة الجريان في هذه الأحواض على ٦٠ % من مجموع المياه السطحية.

توزيع المياه السطحية على الأحواض

الحوض	بملايين الأمتار المكعبة سنوياً		
	الجريان الدائم	الفيضان	المجموع
حوض اليرموك	١٦٧	١٣٣	٣٠٠
الأودية الجانبية لنهر الأردن	٠٦٦	٠١٥	٠٨١
حوض الزرقاء	٠٤٦	٠٤٦	٠٩٢
حوض البحر الميت	٠٤٤	٠٠٤	٠٤٨
حوض الموجب	٠٣٥	٠٣٢	٠٦٧
حوض الحسا	٠٣٢	٠٠٤	٠٣٦
حوض وادي عربة	٠٢٨	٠٠٦	٠٣٤
حوض اليتم	٠	٠٠١	٠٠١
الجفر	٠٠٤	٠١٠	٠١٤
السرحان	٠	٠١٠	٠١٠
الأزرق	٠١٢	٠١٥	٠٢٧
الحماد	٠	٠١٣	٠١٣
المجموع	٤٣٥	٢٨٩	٧٢٤

توزيع المياه الجوفية على الأحواض ونوعية مياه الأحواض

المياه الجوفية: وهي تتوزع على ١١ حوضاً، كما هو مبين في الجدول التالي:

اسم الحوض	كمية المياه المتوفرة (مليون متر مكعب/ سنة)	نوعية المياه الملوحة (جزء بالمليون)
حوض نهر اليرموك	٥٣	٢٨٠-٩٠٠
حوض نهر الأردن	١٤	٤٥٠-٨٠٠
حوض وادي الأردن	١٢	٨٠٠-٣٠٠٠
حوض عمان الزرقاء	٩٤	٤٠٠-٣٠٠٠
حوض البحر الميت	٦٠	٥٠٠-١٠٠٠
حوض وادي عربة	٠٨	٨٠٠-٢٥٠٠
حوض البحر الأحمر	٠٨	٧٠٠-١٥٠٠
حوض الجفر والديسي	٧٨	٢٥٠-٣٥٠٠
الأزرق	٢٠	٣٠٠-٨٠٠
السرحان	٠٥	تزيد على الألف
الحماد	٠٥	تزيد على الألف
المجموع	٣٥٧	

وهذه المياه تقسم إلى قسمين:

الأول: المياه الجوفية القريبة من السطح وتقدر ما بين ٢٢٣ – ٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً وهي المبينة في جدول توزيع المياه الجوفية (السابق).

الثاني: المياه الجوفية حتى عمق ١٥٠ متر من سطح الأرض وتقدر بحوالي ١٢٠٠٠ مليون متر مكعب، ويزيد هذا الرقم بشكل كبير بعد هذا العمق، ففي حوض الجفر الذي منه حوض الديسي ومياه وادي عربة، يصل عمق الماء إلى ١٠٠٠ متر تحت سطح الأرض.

مياه الأمطار: ويتراوح مقدارها من ٦٠٠ – ١١٥٠ مليون متر مكعب سنوياً، يتبخر منها، بسبب قلة المشاريع الملائمة لاستغلالها حوالي ٨٥ %، فيبقى منها ما بين ٩٠ – ١٧٠ مليون متر مكعب في السنة، ما بين جوفية وسطحية.

حاجة الناس من المياه في الأردن

حاجة الناس من المياه في الأردن، كما جاء في دراسة رئيس لجنة المياه والزراعة في مجلس النواب الأردني التي نشرتها صحيفة الدستور في ١٩٩٨/١١/٢٨م، تقدر بحوالي ٩٥٠ مليون متر مكعب سنوياً، بما فيها المياه المفقودة والتي تقدر بـ٢٥% من الكمية السابقة، بسبب تسرب المياه من شبكات المياه الرئيسية والفرعية التالفة، وبسبب وصلات المياه غير المشروعة وعدم دقة عدادات المياه. وهذه الكميات موزعة كالتالي:

مجال الاستخدام	نسبة الاستهلاك	الكمية المقدرة بملايين الأمتار المكعبة
الاحتياجات المنزلية	٢٥ %	٢٣٧,٥
الصناعة	٥ %	٤٧,٥
الزراعة	٧٠ %	٦٦٥
المجموع	١٠٠ %	٩٥٠

هذه الإحصائيات تدل على أن المياه المتوفرة في الأردن تزيد عن حاجة سكانه، ولكنها بحاجة لدولة تستغلها وتنظم استعمالها.

ولنفرض جدلاً أن المياه في الأردن غير كافية لسكانه، فهل يكون الحل لهذه المشكلة بربط مياه الناس في الأردن مع اليهود الغاصبين لفلسطين، بدل العمل الجاد لتحريرها من رجسهم، وإرجاع المياه إلى أصحابها؟

وهل انعدمت مصادر المياه في المنطقة المحيطة بالأردن فلم يبق إلا مصدر واحد هو بوابة "دجانيا"، مصب المياه الملوثة بفضلات اليهود؟! **وهل العلاقة مع اليهود المغتصبين أولى من العلاقة مع سوريا والعراق؟!.**

ففي سوريا يوجد أكثر من ٣٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً، وهو يزيد عن حاجتها كثيراً، وفي العراق يوجد أكثر من ١٤٥ مليار متر مكعب سنوياً، وهو يزيد عن حاجته بعشرات المليارات، بينما حاجة الأردن كلها تقل عن مليار متر مكعب سنوياً على أعلى تقدير. والقول بأن الحروب المقبلة في الشرق الأوسط ستكون حروباً على الماء، هو قول مغرض ومدسوس،

ومخطط له من قبل الكفار عن طريق الحدود التي رسموها بين المسلمين، لأن منطقة الشرق الأوسط للمسلمين، والأصل في المسلمين أن يكونوا أمة واحدة، تحكمهم دولة واحدة، هي دولة الخلافة، لا أن يكونوا أعداء يتصارعون ويتقاتلون من أجل المياه والحدود، فبلادهم مجتمعة غنية بمصادر المياه التي تكفيهم وتزيد عن حاجتهم، فالنيل والفرات من أكبر وأعذب الأنهار في العالم، وهي وغيرها من أنهار وثروات مائية موجودة في البلاد الإسلامية ملكية عامة لجميع المسلمين، ولا يجوز شرعاً حرمان المسلمين من الانتفاع بها، لقوله ﷺ: «**الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ الْمَاءِ وَالْكَلَإِ وَالنَّارِ**» ولقوله: «**ثَلَاثٌ لَا يُمْنَعْنَ: الْمَاءُ وَالْكَلَأُ وَالنَّارُ**» وقوله: «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ يَسَعُهُمَا الْمَاءُ وَالشَّجَرُ**» لذلك يجب على المسلمين إعادة توحيد البلاد الإسلامية في بلد واحد كما كانت في دولة خلافة واحدة، وأن تُستغل المياه فيها لمصلحة المسلمين جميعاً.

الماء قضية حيوية واستراتيجية

يقول الله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ**﴾؛ فكما أنَّ الماء ضروري لكل كائن حيّ، فهو ضروري لوجود الحياة الجماعية واستمرارها، لأنّه مرفق من مرافق الجماعة، إن لم يتوفر تفرقت الجماعة في طلبه، وقد عدّه الإسلام من الملكية العامة لتمكين جميع أفراد الأمة من الانتفاع به، قال ﷺ: «**النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَلَأِ وَالنَّارِ**»، وقال ﷺ: «**ثَلاثَةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلا يُزَكِّيهِمْ، رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ يَمْنَعُ ابْنَ السَّبِيلِ مِنْهُ...**». وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «**لَا يُمْنَعُ نَقْعُ مَاءٍ وَلَا رَهْوُ بِئْرٍ**» وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «**... قَضَى بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي النَّخْلِ لَا يُمْنَعَ نَقْعُ بِئْرٍ وَقَضَى بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّهُ لَا يُمْنَعَ فَضْلُ مَاءٍ لِيُمْنَعَ فَضْلُ الْكَلَأِ...**».

والماء كما هو لازم للشرب والطهي والتنظيف فهو لازم لري المزروعات وتربية الحيوانات ولإقامة الصناعات، ولكلّ نوع مواصفات تختلف باختلاف استخداماته.

وبسبب أهمية الماء للفرد والمجتمع، فإن الدول حرصت على توفيره لشعوبها، وعلى صونه من كل ما يؤثر فيه من تلوث أو نقص، لأنه عاملٌ هام وحيوي في بناء الدولة والمجتمع، وقد أدى التنازع عليه إلى صراعات دولية، وإلى سن قوانين وعقد اتفاقيات لتنظيم الانتفاع به واستخدامه، لكونه مادة حيوية واستراتيجية في بقاء الدول، وفي دفع عملية الصناعة والزراعة فيها نحو التقدم والتطور.

وقد أدرك المسلمون هذه الأهمية للماء منذ نشوء الدولة الإسلامية في المدينة، عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة لم يكن فيها بئر يُستعذب منه إلاّ "رومة" فقال ﷺ: «**مَنْ يَشْتَرِيهَا مِنْ خَالِصِ مَالِهِ فَيَكُونَ دَلْوُهُ فِيهَا كَدُلِيّ الْمُسْلِمِينَ وَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا فِي الْجَنَّةِ**...». وفي غزوة بدر الكبرى أشار الصحابة على الرسول ﷺ أن يكون ماء بدر في حوزتهم، فبنوا حوضاً وملأوه ماءً، وعطَّلوا ما وراءه من الآبار ليشربوا هم ولا يشرب عدوهم، فكان لهذه الخطة أثرها الإيجابي في المعركة التي انجلت عن نصر المسلمين، وهزيمة كفار قريش...

وأما حكام الأردن فإنهم قد مكَّنوا العدو اليهودي من مياه المسلمين في فلسطين وفي الأردن، بل وحالوا دون المسلمين واستغلال مياههم من أجل أن يفي الحكام باتفاقياتهم مع اليهود.

إن حل قضية المياه في الأردن حلاً جذرياً يجب أن يكون على مستوى المنطقة والأمة وليس على مستوى محلي أو إقليمي. فأهل المنطقة مسلمون والثروة المائية الموجودة في المنطقة هي ملكية عامة للأمة ويجب أن ينتفع جميع أفراد الأمة منها لأنهم جميعاً إخوة. قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾ وقال ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضاً**» وقال: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى**» فيجب أن يتوحد هذا الجسد الواحد في كيان سياسي واحد، ويزيل هذا الكيانُ الواحدُ كيانَ دولة اليهود. وبذلك تحل مشكلة المياه حلاً جذرياً في الأردن والمنطقة كلها.

نداء إلى المسلمين

أيُّها المسلمون:

إن الأوضاع السيئة، التي يعيشها المسلمون في الأردن وفي غير الأردن، من فقر وضعف، لا يرجع إلى قلة الموارد في بلادهم، ولا إلى قلة عددهم، فبلادهم من أغنى بلاد العالم بثرواتها المعدنية والمائية، وعددهم يربو على المليار، وإنما يرجع إلى تخليهم عن الإسلام كنظام حياة، ثم خضوعهم لحكام يطبقون عليهم أنظمة الكفر لكي لا يعودوا إلى سابق عهدهم، أمة موحدة قوية عزيزة الجانب، يرهبها أعداؤها ويحسبون لها ألف حساب.

إن الكفار بعد قضائهم على الدولة الإسلامية، وتقسيمها إلى دويلات نصَّبوا عليها حكاماً، يطبقون عليها الأنظمة الغربية وهي أنظمة كفر، وينادون بالقومية والوطنية، لصرف المسلمين نهائياً عن الإسلام، لأن الكفار يدركون أن الإسلام هو الذي يوحد المسلمين، ويجعل منهم قوة فاعلة، تقف في وجه الأنظمة

الوضعية من رأسمالية وغيرها، ويجعل منهم دولة قادرة على تحرير المسلمين وبلاد المسلمين من الكفار، خاصة تحرير فلسطين من اليهود، والقضاء على كيانهم الذي صنعه الكفار ليكون رأس جسر لهم، وخنجراً مسموماً في قلب العالم الإسلامي، ليحولوا دون عودة الخلافة.

وهكذا صار حكام كل بلد يحافظون على حدوده، ويعدّون غير سكان هذا البلد من المسلمين أجانب فيه، بل صاروا ينادون بالدولة القطرية، ووجوب المحافظة عليها واستبعدوا أي نوع من أنواع الوحدة، وصارت علاقتهم بالدول الكافرة أمتن من علاقتهم بجيرانهم من المسلمين عرباً وغير عرب، فصارت – مثلاً – علاقة حكام الأردن مع اليهود مقدمة على أي علاقة مع الدول العربية أو البلاد الإسلامية، وصارت مصالح اليهود مقدمة على أي مصلحة، وصارت علاقة تركيا بـ(إسرائيل) أو بأوروبا أمتن من علاقتها بسوريا أو مصر أو إيران...

كل ذلك بسبب هؤلاء الحكام الذين باعوا أنفسهم للكفار مقابل كراسي الحكم، فطبقوا على المسلمين أنظمة الكفر،

وربطوا حياة المسلمين بدول الكفر، وصاروا أداة للدول الكافرة في محاربة عودة دولة الخلافة، فهم يسمحون لمن ينادي بالاشتراكية أو الديمقراطية أو العلمانية أو حتى القومية والإقليمية أن يُكوّن حزباً يدعو لهذه الأفكار المناقضة لعقيدة الأمة، بينما يمنعون الأحزاب التي تدعو إلى عودة الخلافة، ويُنزلون أشدّ العقوبات بمن يدعو إلى ذلك، باسم محاربة الإرهاب والأصولية.

إن مشكلة المياه في الأردن وإن عانى منها معظم سكان الأردن، فشربوا مياه مجاري اليهود بسبب اتفاقية وادي عربة، إلا أنها مشكلة جزئية وقضية فرعية، تصغر أمام القضية المصيرية التي يجب أن يتّخذ المسلمون حيالها إجراء الحياة أو الموت، وهي قضية عودة الإسلام إلى الحياة بإقامة دولة الخلافة... لأن قضية المياه يمكن أن يحلها الحكام ليسكتوا الناس، وليصرفوهم عن القضية المصيرية، وهي إعادة الخلافة.

وإن العمل لإعادة الخلافة، لا يجب أن ينطلق من أن الخلافة ستحلب لنا المنافع الدنيوية ، وإن كان ذلك سيتحقق في ظلها بإذن الله، وإنما يجب أن ينطلق من أن المسلم في هذه

الحياة الدنيا عبد لله، وغايته نيل رضوان الله، ولتحقيق هذه الغاية طلب الله تعالى منه أن يُسيِّر جميع أعماله بأوامر الله لا بأوامر الكفار وعملائهم. وقد علَّمنا رسول الله ﷺ بوحي من الله، أن نتخذ إجراء الحياة أو الموت تجاه القضية المصيرية، فقد روي عنه ﷺ، عندما طلب منه عمه أبو طالب أن يكف عن كفار قريش في دعوته لهم إلى الإسلام، قال ﷺ له: «**يَا عَمُّ، وَاللَّهِ لَوْ وَضَعُوا الشَّمْسَ فِي يَمِينِي وَالْقَمَرَ فِي يَسَارِي عَلَى أَنْ أَتْرُكَ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يُظْهِرَهُ اللَّهُ أَوْ أَهْلِكَ فِيهِ مَا تَرَكْتُهُ**»...

وقال ﷺ بعد أن أقام الدولة: «**وَاللَّهِ لَا أَزَالُ أُجَاهِدُ عَلَى الَّذِي بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ حَتَّى يُظْهِرَهُ اللَّهُ أَوْ تَنْفَرِدَ هَذِهِ السَّالِفَةُ**».

فالكفار الذين خططوا وتآمروا وحاربوا وأنفقوا الأموال لإسقاط الخلافة، لا يمكن أن يسمحوا للمسلمين أن يعيدوها، ما لم يتخذ المسلمون إجراء الحياة أو الموت لإعادتها، سالكين الطريقة الشرعية التي فرضها الله تعالى في قوله: ﴿**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٤**﴾، والتي سار عليها رسول الله

ﷺ حتّى أوجد الدولة الإسلامية في المدينة المنوّرة، وهذه الطريقة هي التكتل في حزب سياسي على أساس الإسلام يعمل لاستئناف الحياة الإسلامية بإعادة دولة الخلافة. وهذا الفرض من أجلّ الفروض وأعظمها، لأن كثيراً من الفروض لا يمكن إقامتها إلا به، كتطبيق أحكام الإسلام من حدود ومعاملات، وكحمل رسالة الإسلام إلى العالم بالجهاد.

ولْيَعلم المسلمون أن المصائب التي حلّت بهم كاغتصاب اليهود أرضهم ومقدّساتهم، وكالجوع والفقر، وكَشُحّ المياه وتلوثها، ما هي إلاّ بسبب تقصيرهم فيما فرض الله عليهم، قال تعالى: ﴿**وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ٣٠**﴾، وقال في أهل سبأ: ﴿**لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٖ وَشِمَالٖۖ كُلُواْ مِن رِّزۡقِ رَبِّكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥۚ بَلۡدَةٞ طَيِّبَةٞ وَرَبٌّ غَفُورٞ ١٥ فَأَعۡرَضُواْ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سَيۡلَ ٱلۡعَرِمِ وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ خَمۡطٖ وَأَثۡلٖ وَشَيۡءٖ مِّن سِدۡرٖ قَلِيلٖ ١٦ ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ ١٧**﴾، وقال تعالى: ﴿**وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ**

﴿**لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا** ۝١٦﴾، وقال عليه الصلاة والسلام: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَاباً مِنْ عِنْدِهِ، ثُمَّ لَتَدْعُنَّهُ فَلا يَسْتَجابُ لَكُمْ**».

فإلى العمل الجادّ وبالطريق الشرعي، بادروا أيها المسلمون إلى التغيير حتى يُغيّر الله ما بكم ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ**﴾. وهُبُّوا للعمل مع حزب التحرير لإقامة الخلافة الراشدة لنوجد للأمة الإسلامية الراعي الذي يرعاها، ويوحدها في كيان دولة الخلافة، ويجمعها على كتاب الله وسنة رسوله، ويخلصها من الذئاب الشرسة من دول الكفر، ومن عملائهم حكام المسلمين، ومن كيان يهود المغتصب، وليحل لها مشكلة المياه وغيرها من المشاكل التي ترزح تحتها، ويقودها إلى حمل الإسلام رسالة هدى ونور إلى العالم، لتقوم بالدور الذي أناطه الله بها من هداية البشرية، ورعاية شؤون العالم بأحكام الإسلام.